الرسم العثماني

من خلال تفسير الطبري

عرض ونقد

الدكتور حاتم جلال التميمي

الرسم العثماني من خلال تفسير الطبري
عرض ونقد

د. حاتم جلال التميمي(*)

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى بيان ما اشتمل عليه تفسير الطبري من أصول علم الرسم العثماني وقواعده، وبيان مدى اعتماد العلماء الذين جاؤوا من بعده على ما قرره. وهو جانب هامٌّ يستحق أن يُولى الاهتمام اللائق به؛ فهذا التفسير وثيقةٌ هامَّةٌ في تأريخ علم الرسم وتطوره. ومن جانب آخر تهدف هذه الدراسة إلى نَقْدِ ما تضمَّنه هذا التفسير من أمور لا يتفق مع ما هو مقرر في هذا العلم. وخلصت الدراسة إلى أن تفسير الطبري يشتمل على معظم الأصول والقواعد التي استقرَّ عليها علم الرسم العثماني.

(*) أستاذ مشارك بجامعة القدس – فلسطين.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن تفسير (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) للإمام محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) يُعَدُّ مَعْلَمَةً لشتى فنون الشريعة الإسلامية واللغة العربية؛ فهو ليس تفسيراً للقرآن فحسب؛ بل يضم بين ثناياه الفقه، والأصول، والحديث، والسيرة، والقراءات، والنحو، والصرف، وغير ذلك. ولعل كثيرين ممن ألفوا الكتب والأبحاث حول هذا التفسير العظيم تطرقوا إلى هذه الجوانب بشكل أو بآخر. غير أنَّ في تفسير الطبري جانباً هاماً للغاية لم أرَ - في حدود علمي واطّلاعي - مَنْ كَتَبَ فيه، أو أشار إليه؛ ذلكم هو رسمُ المصحفِ الشريفِ، أو ما يعرف في الاصطلاح بالرسم العثماني؛ فلقد حفل تفسير الطبري بقَدْرٍ زاخرٍ من قواعد هذا الفنِّ وأسسه. وهذا أمر يسترعي الانتباه، ويستدعي أن يوقف على جليّة هذا الأمر وحقيقته؛ فلقد غدت القواعد والأسس التي قررها ابن جرير في تفسيره أمراً مجمعاً عليه عند علماء الرسم، ليس في الخطوط الأساسية فحسب؛ بل وحتى في تفصيلات دقيقة كثيرة تطرق إليها، ووظَّفها في تفسير آي القرآن، أو في الترجيح بين أوجه التفسير، أو في ردِّ وجهٍ ضعيفٍ في القراءة أو التفسير أو اللغة والنحو.

وهكذا يظهر بجلاءٍ أنَّ ابنَ جرير - رحمه الله - كان ذا باعٍ طويل في إرساء قواعد علم الرسم العثماني، وهو حَرِيٌّ بأن يُعرف دوره في هذا الفنّ، ويُعترف له بالفضل فيه. وإن كان المؤرخون من علماء الرسم يعزون الفضل إلى فلان وفلان من أصحاب الأيادي الطولى في هذا العلم فحريٌّ أن يكون اسم ابن جرير الطبري - رحمه الله - بين هذه الأسماء لامعاً خفاقاً.

إن ما تضمنه تفسير الطبري من قضايا الرسم العثماني وقواعده وأسسه لا يعدو أن يكون أحد أمرين: أولهما: أن يكون مما نقله عما قبله من العلماء الذين لم تصلنا كتبهم. وهذا وحده كافٍ في معرفة أهمية هذا الكتاب؛ كونه حفظ لنا تلك القواعد والأسس من الضياع والاندثار. وثانيهما: أن تكون هذه الأمور التي تضمنها هذا التفسير من مبتكرات ابن جرير ومخترعاته. وحينئذ فأهمية هذا الكتاب أكبر، وقيمته أعلى وأرفع.

وأيّاً ما كان فإن هذا التفسير وثيقةٌ هامَّةٌ في تأريخ علم الرسم وتطوره؛ ذلك أن الرسم العثماني قد أُلِّفت فيه مؤلفات كثيرة قبل ابن جرير - رحمه الله - بلغت نحواً من خمسة عشر مؤلفاً[1]، إلا أن المدقق يجد أن جُلَّ ما أُلِّفَ في علم الرسم قبل ابن جرير - إن لم يكن كلُّ ما ألف فيه - قد فُقِدَ، ولم يصلنا منه شيء. وكذا فُقِدَ عدد كبير من المؤلفات التي ألفت في الرسم العثماني بعد ابن جرير[2]. وإذا كان كتابُ (المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار) لأبي عمرو الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ) هو عمدةُ المؤلفات في علم الرسم العثماني، وأقدم كتاب متخصص مما وَصَلَنَا في هذا العلم، فإن كثيراً مما ذكره الدانيُّ في كتابه قد سبقه إليه ابن جرير، كما سيتضح من خلال هذا البحث.

وقد اقتضت حكمة الله عز وجل أنَّ كل بَشَرٍ يؤخذ من كلامه ويردُّ إلا المعصوم ﷺ، وقد تضمن تفسير الطبري بين ثناياه بعض القضايا التي لا تتفق مع ما قرره هو نفسه في علم الرسم العثماني، ولا تتفق مع الأمور المقررة في هذا العلم، فكانت هذه القضايا بحاجة إلى نقد وتمحيص، وأن يبيَّن وجه الحق فيها. ومن هنا كانت هذه الدراسة عرضاً لما تضمنه تفسير الطبري من قضايا الرسم العثماني، ونقداً لما خالف فيه أصول هذا العلم وقواعده.

---

(١) ينظر: رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، (ص١٦٩ - ١٧٢).

(٢) المرجع السابق، (ص١٧٢ - ١٧٣).

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

التمهيد: وفيه تعريف بعلم الرسم العثماني، وبابن جرير الطبري.

المبحث الأول: تاريخ رسم المصحف الشريف من خلال تفسير الطبري.

المبحث الثاني: قواعد الرسم العثماني كما قررها ابن جرير الطبري.

المبحث الثالث: الأمور التي تؤخذ على ابن جرير الطبري في الرسم العثماني.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل

التمهيد

التعريف بالرسم العثماني والإمام الطبري

المطلب الأول

التعريف بالرسم العثماني

الرَّسْمُ لغةً: الأَثَرُ. وقيل: بَقِيَّةُ الأَثَرِ[١]. والرشم - بالشِّين - لُغَةٌ فيه[٢]، وقد غلب الرسم - بالسين المهملة - في خط المصاحف[٣]. ويرادفه: الخطُّ، والكتابة، والزَّبْر، والسَّطْر، والرَّقْم[٤].

وأما اصطلاحاً فالرسم قسمان: قياسيٌّ، وتوقيفيٌّ.

فالرسمُ القياسيُّ هو: تصويرُ الكلمةِ بحروفِ هجائِها على تقدير الابتداء بها، والوقف عليها.

والرسم التوقيفي - ويقال له: الاصطلاحيّ؛ نسبةً لاصطلاح الصحابة رضي الله عنهم، ويقال له: العثمانيّ؛ نسبةً إلى المصاحف التي نسخها عثمان بن عفان رضي الله عنه - هو: عِلْمٌ تُعرف به مخالفاتُ خطِّ المصاحفِ العثمانيةِ لأصولِ الرسم القياسيِّ[٥].

---

(١) لسان العرب (١٢/ ٢٤١)، القاموس المحيط (ص١٤٣٨).

(٢) تاج العروس (٣٢/ ٢٥٥).

(٣) دليل الحيران (ص٢٥).

(٤) دليل الحيران (ص٢٥)، سمير الطالبين (ص٢٠).

(٥) المرجعان السابقان.

المطلب الثاني

التعريف بالإمام الطبري(1)

هو الإمام أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الطبري، رأس المفسرين على الإطلاق.

وُلِد بآمل طبرستان سنة أربع وعشرين ومائتين. وكان أسمرَ، نحيفَ الجسم، طويلاً، فصيحاً. رحل لطلب العلم وله عشرون سنة، طوَّف بالأقاليم وأكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علماً، وذكاءً، وكثرةَ تصانيف.

قال الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ): «كان أحدَ أئمة العلماء، يُحكم بقوله، ويُرجع إلى رأيه؛ لمعرفته وفضله، وكان قد جَمَعَ من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، وصحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين عارفاً بأيام الناس وأخبارهم»(2). وقال ابن خزيمة (ت: ٣١١هـ): «ما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير»(3). وقال أبو محمد الفرغاني (ت: ٣٦٢هـ): «كان محمد بن جرير ممن لا تأخذه في الله لومة لائم، مع عظيم ما يلحقه من الأذى والشناعات من جاهل وحاسد وملحد. فأما أهل الدين والعلم فغير منكرين عِلْمَه، وزهده في الدنيا، ورَفْضِه لها»(4).

---

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢)، وفيات الأعيان (٤/ ١٩١)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٧١٠)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)، معرفة القراء الكبار (١/ ٢٦٤ – ٢٦٦)، البداية والنهاية (١١/ ١٤٥)، غاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ١٠٦ – ١٠٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢/ ١٦٣).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ١٦٤).

(٤) تاريخ الإسلام (٢٣/ ٢٨٢).

وله التصانيفُ العظيمةُ؛ منها: تفسير القرآن، وهو أجلُّ التفاسير، لم يُؤَلَّف مثله كما ذكر العلماء؛ وذلك لأنه جمع فيه بين الرواية والدراية، ولم يشاركه في ذلك أحد لا قبله ولا بعده. قال عنه أبو حامد الإسفراييني (ت: ٤٠٦هـ): «لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل تفسير محمد بن جرير لم يكن كثيراً»[١]. وقال أبو محمد الفرغاني: «تم من كتب محمد ابن جرير كتاب (التفسير) الذي لو ادَّعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب، كل كتابٍ منها يحتوي على علمٍ مفردٍ مستقصىً لفعل»[٢]. وقال ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): «وأما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحُّها تفسير محمد بن جرير الطبري؛ فإنه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة، ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير والكلبي»[٣].

ومن تصانيفه أيضاً: «تهذيب الآثار»، و«تاريخ الأمم»، وكتاب «اختلاف العلماء»، وكتاب «أحكام شرائع الإسلام»، وفيه مذهبه الذي اختاره وجَوَّده واحتجَّ له، وكان أولاً شافعياً ثم انفرد بمذهب مستقل وأقاويل واختيارات، وله أتباع ومقلدون. وله في الأصول والفروع كتب كثيرة.

وكان ابن جرير - رحمه الله - بارعاً في علم القراءات؛ وألَّف فيها كتاباً سمَّاه «الجامع». قرأ القرآن ببيروت على العباس بن الوليد (ت: بعد ٢٥٠هـ)، وقرأ على غيره[٤]. وهو أحد الرجال في أسانيد قراءة حمزة الزيات (ت: ١٥٦هـ) من بعض طرق النشر[٥]. ولذا فليس غريباً أن يكون تفسيرُه جامعاً لعلم القراءات والرسم.

توفي ابن جرير في شوال سنة عشر وثلاثمائة ببغداد. رحمه الله رحمةً واسعةً.

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ١٦٣).

(٢) تاريخ مدينة دمشق (٥٢/ ١٩٦)، سير أعلام النبلاء ١٤(/ ٢٧٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٨٥).

(٤) تاريخ دمشق (٥٢/ ١٨٨)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٧٠)، معرفة القراء الكبار (١/ ٢٦٥)، غاية النهاية (٢/ ١٠٦ - ١٠٧).

(٥) النشر في القراءات العشر (١/ ١٦٤).

المبحث الأول
تاريخ رسم المصحف الشريف

المطلب الأول

جَمْعُ المصحف في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما

تحدث ابن جرير - رحمه الله - طويلاً في مقدمة تفسيره عن الجمع الأول للقرآن الكريم في عهد أبي بكر رضي الله عنه، والجمع الثاني في عهد عثمان رضي الله عنه وأفاض في تفصيلاتهما؛ فقد تحدث عن الباعث الذي من أجله قام أبو بكر رضي الله عنه بجمع المصحف الشريف، وتحدث أيضاً عن السبب الذي من أجله قام عثمان رضي الله عنه بنَسْخِ عدة نُسَخ من المصحف الشريف وأرسلها إلى الآفاق[١]، وتحدَّث عما لابَسَ عملية النسخ والأحداث التي واكبتها؛ كاختلافهم في كتابة كلمة «التابوت» أتكتب بالتاء أم بالهاء[٢]. وتحدث عن أدوات الكتابة التي كانت مستعملة في زمن النبي ﷺ والخلفاء من بعده[٣]. وأشار في مواضع كثيرة إلى أن رسم المصاحف توقيفيٌّ، وأنه لا يجوز تغييره، ولا تبديله[٤].

وإن الناظر في تفسير الطبري لَيجد أن ما ذكره ابن جرير - رحمه الله - في هذا المقام لا يقل عما ذكرته الكتب المتخصصة في فن الرسم؛ ككتاب «المصاحف»، لابن أبي داود (ت: ٣١٦هـ)، وكتاب «المقنع» لأبي عمرو الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ).

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٥٩ - ٦٤).

(٢) تفسير الطبري (١/ ٦٠).

(٣) تفسير الطبري (١/ ٥٩).

(٤) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري (٥/ ٤٦١ - ٤٦٢، ٨/ ١٧٩، ١٧/ ٤٢، ١٨/ ١٦٤).

المطلب الثاني
المصاحف المنسوبة إلى بعض الصحابة

حَفَل تفسير ابن جرير – رحمه الله – بذكر عدد من المصاحف منسوبة إلى بعض الصحابة رضي الله عنهم، وأبرز تلك المصاحف:

١) مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (ت: ٣٢هـ)، وقد ورد ذكره في تفسير الطبري نحواً من عشرين مرة[١]، ومن ذلك قوله – رحمه الله – : «... من أجل قول الله في مصحف ابن مسعود: (فمنْ حَج البيتَ أو اعتمر فَلا جُناح عليه أن لا يَطَّوَّفَ بهما) [البقرة: ١٥٨]»[٢]. ومن ذلك أيضاً قوله – رحمه الله –: «وهي في مصحف عبد الله: (فَخَافَ ربُّكَ أنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَاناً وَكُفْراً) [الكهف: ٨٠]»[٣].

٢) مصحف أبيّ بن كعب رضي الله عنه (ت: ١٩هـ)، وقد ورد ذكره في تفسير الطبري مرتين فقط؛ الأولى: عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ﴾ [النساء: ١٦٢]، قال – رحمه الله –: «وفي اتفاق مصحفنا ومصحف أبيّ في ذلك، ما يدل على أنّ الذي في مصحفنا من ذلك صواب غير خطأ»[٤]. والثانية: عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلۡحَقَّ وَيَعۡلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ ٱلۡمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥]، فقد روى ابن جرير – رحمه الله – بسنده عن جرير بن حازم (ت: ١٧٠هـ) أنه قرأها في مصحف أُبَيّ بن كعب (يُوَفِّيهِمُ اللهُ الحَقُّ دِينَهُمْ)[٥].

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢/ ٤٧٤، ٣/ ٢٤١، ٤/ ٢٢١، ٦/ ٢٨٤، ١٤/ ٢٨، ١٦/ ٢٣٨، ١٦/ ٢٨٥، ١٧/ ٤١، ١٧/ ٦١٧، ١٨/ ٦٠، ١٨/ ٨٥، ١٩/ ١٤٦، ٢٠/ ٢٢١، ٢١/ ٣٠٨، ٢١/ ٥٠٠، ٢٢/ ٢٨٦، ٢٢/ ٥٥٣، ٢٤/ ٤٨٨، ٢٤/ ٤٨٩، ٢٤/ ٥٦٨).

(٢) تفسير الطبري (٣/ ٢٤١).

(٣) تفسير الطبري (١٨/ ٨٥).

(٤) تفسير الطبري (٩/ ٣٩٨).

(٥) تفسير الطبري (١٩/ ١٤١). وانظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، (٤/ ١٧٤)، تفسير القرطبي (١٢/ ٢١٠).

٣) مصحف عائشة رضي الله عنها (ت: ٥٧هـ)، وقد ورد ذكره في تفسير الطبري مرتين فقط؛ الأولى: عند تفسير قوله تعالى: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ وَقُومُواْ لِلَّهِ قَٰنِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨]، إذ روى بسنده عن حميدة ابنة أبي يونس مولاة عائشة رضي الله عنها قالت: أوصت عائشة لنا بمتاعها، فوجدت في مصحف عائشة: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى وَهِيَ الْعَصْرُ وَقُومُوا للهِ قَانِتِينَ)[١]. وروى نحوه عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما (ت: ٩٤هـ) قال: كان في مصحف عائشة: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى وَهِيَ صَلاةُ الْعَصْرِ)[٢]. والمرة الثانية: عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا﴾ [النساء: ١١٧]، وروى بسنده عن عروة بن الزبير رضي الله عنهما قال: كان في مصحف عائشة: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إلا أَوْثَاناً)[٣].

ويلحظ هنا أن ابن جرير - رحمه الله - لم ينص في تفسيره على وجود مصحف ينسب إلى ابن عباس رضي الله عنهما (ت ٦٨هـ) كما نصَّ عليه غيره؛ كابن أبي داود مثلاً[٤]. ولعل هذا هو الأقرب إلى الصواب؛ فمن المعلوم أن ابن عباس رضي الله عنهما كان من القراء، ونُسبت له قراءات كثيرة في القراءة في تفسير الطبري وغيره، ولا يعلم أنه كان له مصحف خاص به. يضاف إلى ذلك أن ابن عباس رضي الله عنهما كان من صغار الصحابة، وإنْ سُلِّم أن له مصحفاً خاصاً به فلا بدَّ أن يكون قد انتسخه من مصاحف كبار الصحابة، وحينئذ فلن يكون مصحفاً خاصاً به. والله تعالى أعلم.

---

(١) تفسير الطبري (٥/ ١٧٣).

(٢) تفسير الطبري (٥/ ١٧٥).

(٣) تفسير الطبري (٩/ ٢١٠). وانظر: تفسير القرطبي (٥/ ٣٨٧)، المحرر الوجيز (٢/ ١١٣)، تفسير البحر المحيط (٣/ ٣٦٧).

(٤) كتاب المصاحف (١/ ٣٣٩) وما بعدها.

المبحث الثاني
قواعد الرسم العثماني كما قرَّرها ابن جرير الطبري

ضمَّن ابن جرير - رحمه الله - تفسيرَه قواعدَ عامةً تتعلق برسم المصحف الشريف، وكانت هذه القواعد بحقٍّ أساساً اعتمد عليه من جاؤوا بعده، فأفادوا منها وبنوا عليها. وهذه القواعد أسردها عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول
الرسم العثماني توقيفي، ولا تجوز مخالفته؛ لأن الأمة أجمعت عليه

ذكر ابن جرير - رحمه الله - هذا الأمر في مواضع كثيرة جداً من تفسيره[١]؛ فهو يقرر بوضوح أن الرسم توقيفيٌّ[٢]، قال - رحمه الله -: «وأما قوله: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤]، فإنّ قراءة كافة المسلمين: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ﴾، وعلى ذلك خطوط مصاحفهم. وهي القراءة التي لا يجوز لأحد من أهل الإسلام خلافُها؛ لنقل جميعهم تصويبَ ذلك قرناً عن قرن»[٣]. ويقول أيضاً: «وأمَّا قراءة مَنْ قرأ ذلك: (وعلى الذين يُطوَّقونه)[٤] فقراءة لمصاحف أهل الإسلام خلافٌ، وغير جائز لأحد من أهل الإسلام الاعتراض بالرأي على ما نقله المسلمون وِراثةً عن نبيِّهم ﷺ نَقْلاً ظاهراً

---

(١) ينظر على سبيل المثال: تفسير الطبري (٣/ ١١٤، ٣/ ٢٤٥، ٣/ ٢٦٤، ٦/ ٩٤، ١٥/ ٤٧٦، ١٧/ ٤٥٠ - ٤٥١، ١٩/ ٤٦، ٢٢/ ٢٢١).

(٢) ينظر: رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين، (ص٢١ - ٤٩)، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، (ص١٩٧ - ٢٠٣).

(٣) تفسير الطبري (٣/ ٤١٨).

(٤) أخرج البخاري في كتاب التفسير من صحيحه، في الحديث برقم (٤٥٠٥) عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أنه كان يقرؤها كذلك. وانظر: المحرر الوجيز (١/ ٢٥٢)، تفسير البحر المحيط (٢/ ٤١)، تفسير الآلوسي (٢/ ٥٨).

قاطعاً للعذر؛ لأن ما جاءت به الحجة من الدين، هو الحق الذي لا شك فيه أنه من عند الله. ولا يُعترض على ما قد ثَبت وقامت به حُجة أنه من عند الله، بالآراء والظنون والأقوال الشاذة»[1].

وقوله «بالآراء والظنون والأقوال الشاذة» يقرر فيه ابن جرير - رحمه الله - أمراً هاماً؛ وهو أن نَقْلَ رسم معين لكلمةٍ ما آحاداً لا يجوز اعتماده؛ لأن الحجة فيما نُقل تواتراً، وقد أكّد ابن جرير - رحمه الله - هذا في موضع آخر، فقال: «وأما زعمه[2] أنه رأى في المصحف الذي يقال له الإمام التاء متصلة بـ ﴿حِينَ﴾[3]، فإن الذي جاءت به مصاحف المسلمين في أمصارها هو الحجة على أهل الإسلام، والتاء في جميعها منفصلة عن ﴿حِينَ﴾»[4]. ويكاد الكلام نفسه وبحروفه يكون موجوداً في كتاب «المقنع»؛ فقد عقَّب الدانيُّ على كلام أبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ) أنه رأى في الإمام مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣] التاء متصلة بـ ﴿حِينَ﴾ عقّب قائلاً: «ولم نجد ذلك كذلك في شيء من مصاحف أهل الأمصار. وقد ردّ ما حكاه أبو عبيد غيرُ واحدٍ من علمائنا؛ إذ عدموا وجود ذلك كذلك في شيء من المصاحف القديمة وغيرها»[5]. ونظم الشاطبي (ت: ٥٩٠هـ) ذلك في «العقيلة» بقوله:

أبو عبيدٍ ولا تحينَ واصِلُهُ الْـ إمامِ والكلُّ فيهِ أعظمَ النُّكُرَا[6]

---

(١) تفسير الطبري (٣/ ٤٣٨).

(٢) يعني أبا عبيد القاسم بن سلام.

(٣) يعني بذلك قوله تعالى ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣].

(٤) تفسير الطبري (٢١/ ١٤٨).

(٥) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار (ص٧٦).

(٦) انظر: الوسيلة إلى كشف العقيلة (ص٣٥١).

ونظمه ابن الجزري في المقدمة بقوله:

ومَالِ هَذَا وَالَّذِينَ هَؤُلاَ تَحِينَ في الإِمَامِ صِلْ وَوُهِّلاَ[1]

فظهر بذلك أن هذا الأصل الذي ذكره ابن جرير - رحمه الله - سار عليه العلماء من بعده؛ يقول أبو عمرو الدانيّ بعد أن بيّن بعض الدقائق المتعلقة برسم بعض الكلمات في المصحف الشريف: «... إذ غير جائز القطع على كيفية ذلك إلا بخبر منقول عن الأئمة السالفين، ورواية صحيحة عن العلماء المختصين بعلم ذلك، المؤتمنين على نقله وإيراده»[2].

وإذا كان رسم المصاحف أمراً مجمعاً عليه فإنه لا يجوز لأحد - كائناً من كان - أن يزيد عليه أو يحذف منه شيئاً، أو يلحق به شيئاً، قال ابن جرير - رحمه الله - : «وأما ما روي عن أبيٍّ بن كعب وابن عباس من قراءتهما: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إلى أجل مسمًّى)، فقراءةٌ بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغيرُ جائزٍ لأحد أن يُلحق في كتاب الله تعالى شيئاً لم يأت به الخبرُ القاطعُ العذرَ عمن لا يجوز خلافُه»[3].

وإذا كانت قضية كتابة القرآن الكريم بغير الرسم العثماني قضية خلافية[4] فإن ابنَ جرير - رحمه الله - أبدى موقفه الصارم من هذه المسألة، وأنه لا يجوز تغيير الرسم العثماني؛ قال - رحمه الله - بعد أن ذكر قراءة من قرأ (وَإِنْ كادَ مَكْرُهُمْ) [إبراهيم: ٤٦][5]: «... وغير جائز عندنا القراءة كذلك؛ لأن مصاحفنا بخلاف ذلك، وإنما خَطُّ مصاحفنا وإن كان بالنون لا بالدال، وإذ كانت كذلك، فغير جائز لأحد تغيير رسم مصاحف المسلمين»[6].

---

(١) المقدمة الجزرية (ص٥٥)، البيت رقم (٩٢).

(٢) المقنع (ص١١٤).

(٣) تفسير الطبري (٨/ ١٧٩).

(٤) انظر: الحاشية (٤)، (ص٨٩).

(٥) تُنسب هذه القراءة إلى عليّ بن أبي طالب، وابن مسعود، وعمر بن الخطاب، وأُبيّ بن كعب، رضي الله عنهم أجمعين. انظر: المحرر الوجيز (٣/ ٣٤٦)، حجة القراءات (ص٣٧٩)، الدر المنثور (٥/ ٥٣).

(٦) تفسير الطبري (١٧/ ٤٢).

المطلب الثاني

موافقة الرسم العثماني شرط لقبول القراءة وإلا فهي شاذة

يقرر ابن جرير - رحمه الله - في مواضع كثيرة من تفسيره أن أيّ شيء يخالف رسوم المصاحف لا يُقطع بقرآنيَّته؛ ومن ذلك قوله - رحمه الله -: «فأما ما روى عن أبيٍّ، وابن مسعود من قراءتهما: (فصيام ثلاثة أيام متتابعات) [البقرة:١٩٦](١)، فذلك خلاف ما في مصاحفنا، وغير جائز لنا أن نشهد لشيء ليس في مصاحفنا من الكلام أنه من كتاب الله»(٢).

وبناءً على هذا فقد ردَّ ابن جرير الكثير من القراءات، وعَدَّها شاذة؛ لمخالفتها للرسم العثماني، ومن ذلك قوله: «... عن ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُما أنه كان يقرأ: (مِنْ كُلِّ امْرِئٍ سَلامٌ) [القدر: ٥ - ٦](٣)،...، ولا أرى القراءة بها جائزة؛ لإجماع الحجة من القرّاء على خلافها، وأنها خلاف لما في مصاحف المسلمين، وذلك أنه ليس في مصحف من مصاحف المسلمين في قوله «أمر» ياء، وإذا قُرئت: (مِنْ كُلِّ امْرِئٍ) لحقتها همزة، تصير في الخطّ ياءً»(٤). ويحكم ابن جرير: بالرد لقراءة من قرأ: (فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِما فِيما افْتَدَتْ بِهِ منه) [البقرة: ٢٢٩](٥)؛ لادعائه في كتاب الله ما ليس موجوداً في مصاحف المسلمين رسمه(٦).

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٣١٨)، تفسير عبد الرزاق (١/ ١٩٣)، المحرر الوجيز (٢/ ٢٣٢)، الكشاف (١/ ٢٦٩)، تفسير الآلوسي (٧/ ١٤).

(٢) تفسير الطبري (١٠/ ٥٦٢).

(٣) ينظر: معاني القرآن الكريم للنحاس (٥/ ٢٦٨)، تفسير الثعلبي (١٠/ ٢٥٨).

(٤) تفسير الطبري (٢٤/ ٥٣٤).

(٥) تنسب هذه القراءة إلى الحسن البصري. ينظر: المحرر الوجيز (١/ ٣٠٨)، تفسير البحر المحيط (٢/ ٢٠٨).

(٦) تفسير الطبري (٤/ ٥٨٢ - ٥٨٣).

وكذا فإنه يردُّ قراءة من قرأ (اتَّقُوا الله وَكُونُوا مِنَ الصَّادِقِينَ) بدلاً من: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [التوبة: ١١٩]، وحجته في ذلك «أنَّ رسوم المصاحف كلَّها مجمعة على: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾، وهي القراءة التي لا أستجيز لأحدٍ القراءةَ بخلافها»(١).

والأمثلة على هذا كثيرة(٢).

ولقد أضحى هذا الشرط متفقاً عليه بين علماء المسلمين لقبول أية قراءة؛ قال مكيُّ بنُ أبي طالب القيسيّ (ت: ٤٣٧هـ): «وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليه، ولو رواه سبعون ألفاً متفرقين أو مجتمعين»(٣). وقال ابن الجزريّ (ت: ٨٣٣هـ): «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصَحَّ سَنَدُها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن...، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها: ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة»(٤). وقال أيضاً: «فلو لم يكن ذلك كذلك في شيء من المصاحف العثمانية لكانت القراءة بذلك شاذة؛ لمخالفتها الرسم المجمع عليه»(٥).

وما ذكره ابن الجزريُّ: «ووافقت أحد المصاحف العثمانية» قد سبقه إليه ابن جرير؛ يقول - رحمه الله -: «واختلفت القرّاء في قراءة قوله: ﴿أَوۡ أَن يُظۡهِرَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ٱلۡفَسَادَ﴾ [غافر: ٢٦]

---

(١) تفسير الطبري (١٤/ ٥٦٠).

(٢) يُنظر على سبيل المثال: (٣/ ١١٤، ٨/ ١٧٩، ١٥/ ٤٧٦، ٢٢/ ٢٢١، ١٩/ ٤٦).

(٣) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (ص٦٧).

(٤) النشر (١/ ٩).

(٥) النشر (١/ ١١).

فقرأ ذلك عامة قرّاء المدينة والشام والبصرة: ﴿وَأَن يُظْهِرَ فِى ٱلْأَرْضِ ٱلْفَسَادَ﴾ بغير ألف، وكذلك ذلك في مصاحف أهل المدينة. وقرأ ذلك عامة قرّاء الكوفة: ﴿أَوْ أَن﴾ بالألف، وكذلك ذلك في مصاحفهم ﴿يَظْهَرَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بفتح الياء ورفع ﴿ٱلْفَسَادُ﴾. والصواب من القول في ذلك عندنا أنهما قراءتان مشهورتان في قراءة الأمصار، متقاربتا المعنى»(١).

ومن ذلك أيضاً ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّى يَعْلَمُ ٱلْقَوْلَ فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأنبياء: ٤]، فقال بعد أن ذكر قراءة ﴿قَالَ رَبِّى﴾ وقراءة ﴿قُل رَّبِّى﴾(٢): «والقول في ذلك أنهما قراءتان مشهورتان في قَرَاءة الأمصار، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القرّاء، وجاءت بهما مصاحف المسلمين متفقتا المعنى»(٣). ومن خلال هذا المثال يتضح مدى علم الرجل، وإحاطته بمسائل الرسم العثماني مع ربط ذلك بالقراءات؛ فالآية الكريمة فيها قراءتان كما سلف، وفيها رسمان أيضاً؛ ففي بعض المصاحف ﴿قَالَ رَبِّى﴾ بالألف وفي بعضها ﴿قُل رَّبِّى﴾(٤). والأمثلة على هذا كثيرة(٥).

ويبقى القيد الآخر الذي ذكره علماء القراءات والرسم؛ وهو «موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً» ومعناه أن القراءة لا تتطابق مع القراءة تطابقاً تاماً؛

---

(١) تفسير الطبري (٢١/ ٣٧٤).

(٢) قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف ﴿قَالَ﴾ فعلًا ماضياً. والباقون ﴿قُل﴾ فعل أمر. انظر: تحبير التيسير (ص٤٦٥)، إتحاف فضلاء البشر (ص٥٥٢).

(٣) تفسير الطبري (١٨/ ٤١١).

(٤) انظر: المقنع (ص٩٥، ١١٢، ١٤٠)، مختصر التبيين لهجاء التنزيل (٤/ ٨٥٧، ٨٥٨)، سمير الطالبين، (ص٤٢).

(٥) ينظر على سبيل المثال: (١٠/ ٤٢٠، ١٩/ ٦٣ - ٦٤، ١٩/ ٨٢، ١٩/ ٤٨٧ - ٤٨٨، ٢١/ ٦٤٢، ٢٣/ ٢٠٠، ٢٤/ ٤٦٢).

وإنما يحتملها الرسم بتقدير ما[1]؛ كما في ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ فإن قراءة ﴿مَلِكِ﴾[2] موافِقةٌ للرسم موافَقةً صريحة، وأما قراءة ﴿مَٰلِكِ﴾ فيحتملها الرسم تقديراً بزيادة ألف صغيرة بعد الميم.

وهذا القيد تطرق إليه ابن جرير في تفسيره؛ قال - رحمه الله - بعد أن ذكر قراءةَ ﴿فَيَكُونُ طَٰٓئِرَۢا﴾ وقراءةَ ﴿فَيَكُونُ طَيۡرَۢا﴾ [آل عمران:٤٩][3]: «وأعجب القراءات إليَّ في ذلك قراءة من قرأ: ﴿كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا﴾ على الجماع فيهما جميعاً؛ لأن ذلك كان من صفة عيسى أنه يفعل ذلك بإذن الله، وأنه موافق لخطّ المصحف. واتباعُ خطّ المصحف مع صحة المعنى واستفاضة القراءة به، أعجب إليّ من خلاف المصحف»[4]. والملاحظ هنا أن ابن جرير - رحمه الله - لم يردَّ قراءة إثبات الألف؛ وذلك لأنها صحيحة متواترة، وإنما عبّر بـ «أعجب»، والسبب في ذلك أن قراءة ﴿فَيَكُونُ طَٰٓئِرَۢا﴾ وإن اجتمعت المصاحف على حذف ألفها[5] إلا أنها توافق الرسم تقديراً، وما كان كذلك فلا يُعَدُّ شاذاً أو مردوداً.

وبهذا يظهر جليّاً أن ابن جرير - رحمه الله - لم يكن يتطرق إلى القواعد الرئيسة في الرسم فحسب؛ بل كان يتطرق إلى التفصيلات الدقيقة في هذا الفنّ. ويظهر أيضاً أن القواعد التي اعتمدها وسار عليها كانت أساساً لقواعد هذا العلم فيما بعد.

---

(١) النشر (١/ ١١).

(٢) قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف ﴿مَٰلِكِ﴾ بالألف. وقرأ الباقون ﴿مَلِكِ﴾ بغير ألف. انظر: تحبير التيسير (ص١٨٦)، إتحاف فضلاء البشر (ص٢٣٣).

(٣) قرأ نافع وأبو جعفر ويعقوب ﴿طَٰٓئِرَۢا﴾ بألف بعد الطاء وهمزة مكسورة بعده. والباقون ﴿طَيۡرَۢا﴾ بغير ألف وبياء ساكنة مكان الهمزة. انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٣١٥)، البدور الزاهرة (ص٦٤).

(٤) تفسير الطبري (٦/ ٤٢٥).

(٥) انظر: المقنع (ص١٠ - ١١)، مختصر التبيين (٢/ ٣٤٥ - ٣٤٦).

المطلب الثالث
مجرد موافقة القراءة للرسم العثماني لا يقطع بصحتها

إذا كان من شروط قبول القراءة موافقتها للرسم العثماني فإن مجرد توافر هذا الشرط في قراءة ما لا يكفي للحكم بأنها صحيحة؛ فلربما وافقت القراءة الرسم وهي مع ذلك شاذة. ومن المواضع التي نبّه فيها ابن جرير - رحمه الله - على هذه المسألة ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيۡكِ بِجِذۡعِ ٱلنَّخۡلَةِ تُسَٰقِطۡ عَلَيۡكِ رُطَبٗا جَنِيّٗا﴾ [مريم: ٢٥] قال: بعد أن ذكر قراءة ﴿تَسَّٰقَطۡ﴾ وقراءة ﴿تَسَاقَطْ﴾ وقراءة ﴿يَسَّاقَطْ﴾[١]: «ورُوي عن أبي نَهِيك[٢] أنه كان يقرؤه (تُسْقِطْ) بضمِّ التاء وإسقاط الألف، والصواب من القول في ذلك عندي أن يقال: إن هذه القراءات الثلاث، أعني (تَسَّاقَطْ) بالتاء وتشديد السين، وبالتاء وتخفيف السين، وبالياء وتشديد السين، قراءات متقاربات المعاني، قد قرأ بكل واحدة منهن قرّاءٌ أهلُ معرفةٍ بالقرآن، فبأيّ ذلك قرأ القارئ فمصيب الصواب فيه»[٣].

القراءات الأربع التي ذكرها ابن جرير - رحمه الله - رَسْمُها واحد اتفقت عليه المصاحف، وهو بحذف الألف[٤]، والقراءات الثلاث المتواترة توافق هذا الرسمَ تقديراً، وأما القراءة الرابعة فإنها موافقةٌ للرسم موافقةً صريحة، ومع ذلك فهي قراءة شاذة[٥] لا يقرأ بها؛ لأن مجرد موافقة الرسم العثماني لا يقطع بصحة القراءة.

---

(١) قرأ حمزة ﴿تَسَاقَطْ﴾ بفتح التاء، والقاف، وتخفيف السين. وقرأ حفص ﴿تُسَاقِطْ﴾ بضم التاء، وتخفيف السين، وكسر القاف. وقرأ شعبة في أحد الوجهين عنه، ويعقوب ﴿يَسَّاقَطْ﴾ بالياء، وتشديد السين، وفتح القاف. والباقون ﴿تَسَّاقَطْ﴾ بفتح التاء، وتشديد السين، وفتح القاف وهو الوجه الثاني لشعبة. انظر: النشر (٢/ ٣١٨). إتحاف فضلاء البشر (ص٥٣٠).

(٢) نسبها الطبري لأبي نهيك، ولم أرَ ذلك لغيره. ونسبها أبو حيان إلى أبي حيوة. انظر: تفسير البحر المحيط (٦/ ١٧٥).

(٣) تفسير الطبري (١٨/ ١٨٠).

(٤) انظر: المقنع (ص١٢). مختصر التبيين (٤/ ٨٣٠).

(٥) تفسير البحر المحيط (٦/ ١٧٥).

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك قوله - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَٰرِغًا﴾ [القصص: ١٠]: «وقد ذُكر عن فَضالة بن عبيد (ت: ٥٨هـ) أنه كان يقرؤه: (وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَازِعاً)(١) من الفزع»(٢). وهي أيضاً قراءة شاذة وإن كانت موافقة للرسم العثماني.

وكلام ابن جرير هذا قاعدة مؤصلة في علم الرسم العثماني، ذكرها كثير من علماء هذا الفن ممن جاؤوا بعد ابن جرير - رحمه الله -؛ يقول مكيُّ بنُ أبي طالبٍ القيسيّ - رحمه الله -: «إن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف»(٣). وقال في موضع آخر: «وكان المصحف إذ كتبوه لم ينقطوه ولم يضبطوا إعرابه، فتمكن لأهل كل مصر أن يقرؤوا الخط في قراءتهم التي كانوا عليها مما لا يخالف صورة الخط، وقرأ قوم ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ [الأنعام: ٥٧] بالصاد على ما كانوا عليه، وقرأ قوم ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾(٤) بالضاد على ما كانوا عليه، وكذا ما أشبه هذا، لم يخرج أحد في قراءته عن صورة خط المصحف»(٥).

---

(١) قرأ فَضَالة بن عبيد، والحسن، ويزيد بن قطيب، وأبو زرعة بن عمرو بن جرير: (فَزِعاً) بالزاي والعين المهملة، من الفزع، وهو الخوف والقلق. انظر: المحرر الوجيز (٤/ ٢٧٨)، زاد المسير في علم التفسير (٦/ ٢٠٤)، تفسير البحر المحيط (٧/ ١٠٢).

(٢) تفسير الطبري (١٩/ ٥٢٩).

(٣) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (ص٦٣). وانظر: البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٢٩).

(٤) قرأ نافع وابن كثير وعاصم أبو جعفر ﴿يَقُصُّ ٱلْحَقَّ﴾ بالصاد المهملة المشددة المرفوعة. وقرأ الباقون ﴿يَقْضِ الْحَقَّ﴾ بقاف ساكنة وضاد معجمة. انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٣٧٢)، البدور الزاهرة (ص١٠٣).

(٥) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (ص٥١ - ٥٢).

المطلب الرابع

لا تجوز القراءة بما تحتمله اللغة إن لم يكن موافقاً للرسم العثماني

إذا كانت قراءة ما صحيحة من حيث اللغة، وكانت هذه القراءة لا توافق الرسم العثماني فإنها تكون مردودة؛ لأن موافقة الرسم - كما تقدم - شرط من شروط قبول القراءة.

وقد قرر ابن جرير - رحمه الله - هذه القاعدة في غير ما موضع من تفسيره؛ ومن ذلك لقراءة من قرأ (أولئك عَليهم لعنة الله والملائكةِ والناس أجمعون) [البقرة: ١٦١][١]؛ معللًا رده إياها بقوله: «وذلك وإن كان جائزاً في العربية فغيرُ جائزةٍ القراءةُ به؛ لأنه خلافٌ لمصاحف المسلمين، وما جاء به المسلمون من القراءة مستفيضاً فيهم. فغير جائز الاعتراضُ بالشاذّ من القول، على ما قد ثبتت حُجته بالنقل المستفيض»[٢].

ومثل ذلك رَدُّه لقراءة من قرأ (وَإِنْ كَانَ ذَا عُسْرَةٍ) [البقرة: ٢٨٠][٣]، بمعنى: وإن كان الغريم ذا عسرة، قال - رحمه الله -: «وذلك وإن كان في العربية جائزًا فغيرُ جائز القراءة به عندنا، لخلافه خطوط مصاحف المسلمين»[٤].

---

(١) تنسب هذه القراءة إلى الحسن البصري. انظر: تفسير البحر المحيط (١/ ٦٣٥)، الدر المنثور (١/ ٣٩٣)، تفسير الآلوسي (٢/ ٢٩)، إتحاف فضلاء البشر (ص٢٧٦).

(٢) تفسير الطبري (٣/ ٢٦٣ - ٢٦٤).

(٣) تنسب هذه القراءة إلى أبيٍّ بن كعب، وابن مسعود، وعثمان، وابن عباس رضي الله عنهم أجمعين. انظر: معاني القرآن (١/ ١٨٦)، تفسير البحر المحيط (٢/ ٣٥٤)، اللباب في علوم الكتاب (٤/ ٤٦٦).

(٤) تفسير الطبري (٦/ ٢٩).

ومن المواضع التي قرر فيها ابن جرير – رحمه الله – هذه القاعدة قوله بعد أن ذكر أن قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِنَٰثًا﴾ [النساء: ١١٧] قد كتب في مصحف عائشة رضي الله عنها (إلآ أوثاناً) «والقراءة التي لا نستجيز القراءة بغيرها، قراءة من قرأ: ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا﴾، بمعنى جمع (أنثى)؛ لأنها كذلك في مصاحف المسلمين، ولإجماع الحجة على قراءة ذلك كذلك»(١).

وهذا الذي قرره ابن جرير – رحمه الله – أصلٌ عظيمٌ من أصول علم الرسم العثماني، وسار عليه العلماء من بعده؛ فقد ذكر مكيُّ بنُ أبي طالب القيسيُّ أنَّ من أقسام ما يُرْوَى من قراءات القرآن «ما صح نقله عن الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف. فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين: إحداهما: أنه لم يؤخذ بإجماع إنما أخذ بأخبار الآحاد ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد. والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته. وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده»(٢). ثم أكد كلامه هذا مرة أخرى بأن ما نقل آحاداً، أو كان مخالفاً للمصحف المجمع عليه – وإن صحّ في اللغة – فإنه لا يُقْرأ به(٣). وقال ابن الجزريّ: «والقسم الثاني من القراءة الصحيحة ما وافق العربية، وصح سنده، وخالف الرسم، فهذه القراءة تسمى اليوم شاذة؛ لكونها شَذَّت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحاً فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة، ولا في غيرها»(٤).

---

(١) تفسير الطبري (٩/ ٢١٠).

(٢) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (ص٣٩ – ٤٠). وانظر: النشر (١/ ١٤)، مناهل العرفان (١/ ٢٩٣).

(٣) كتاب الإبانة عن معاني القراءات (ص٤٣).

(٤) منجد المقرئين (١٦ – ١٧).

المطلب الخامس
إذا تواترت قراءةٌ فيها مخالفةٌ لرسمٍ مجمعٍ عليه فلا يضر ذلك

لا يخفى ما بين علم القراءات وعلم الرسم من علاقة وطيدة، ولذا كان من الشروط المتفق عليها لقبول القراءة موافقتها لأحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً. وها هنا تساؤل: ماذا لو وردتْ قراءةٌ متواترةٌ غير مطابقة لرسمِ كلمةٍ ما في المصحف؟ لقد فطن ابن جرير - رحمه الله - لهذه المسألة وتطرق إليها عند تفسيره قولَ الله عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] فقال بعد أن ذكر القراءتين[1] فيها: «... وإنما حمل عاصماً على هذه القراءة أنه وجد المصاحف بنون واحدة وكان في قراءته إياه على ما عليه قراءة القرّاء إلحاق نون أخرى ليست في المصحف، فظنَّ أن ذلك زيادة ما ليس في المصحف، ولم يعرف لحذفها وجهاً يصرفه إليه، والصواب من القراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قرّاء الأمصار، من قراءته بنونين وتخفيف الجيم؛ لإجماع الحجة من القرّاء عليها وتخطئتها خلافه»[2].

ولقد كانت هذه القاعدة التي قررها ابن جرير - رحمه الله - أساساً يعتمد عليه في الإجابة عن بعض الإشكالات التي قد تثار حول الرسم العثماني، قال ابن الجزريّ - رحمه الله -: «على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفاً إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، ولذا لم يعدُّوا إثبات ياء الزوائد وحذف ياء ﴿فَلَا تَسۡـَٔلۡنِي﴾[3] في الكهف [٧٠]، وواو ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾[4] [المنافقون: ١٠]،

---

(١) قرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم ﴿نُجِّي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ بنون واحدة وجيم مشددة. والباقون ﴿نُـۨجِي ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ بنونين مخففاً. انظر: تحبير التيسير (ص٤٦٧)، إتحاف فضلاء البشر (ص٥٥٦).

(٢) تفسير الطبري (١٨/ ٥١٩ - ٥٢٠).

(٣) قرأ ابن ذكوان بِخُلْف عنه بحذف الياء وصلًا ووقفاً. انظر: تحبير التيسير (ص٢٨١).

(٤) قرأ أبو عمرو ﴿وَأَكُونَ﴾ بالواو ونصب النون؛ عطفاً على ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾. انظر: المقنع (ص٣٥)، حجة القراءات (ص٧١١)، تحبير التيسير (ص٥٨٢).

والظاء من ﴿بِظَنِينٍ﴾[1] [التكوير: ٢٤]، ونحوه من مخالفة الرسم المردودة؛ فإن الخلاف في ذلك مغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنى واحد، وتمشيه صحة القراءة وشهرتها وتَلَقِّيها بالقبول بخلاف زيادة كلمة ونقصانها، وتقديمها وتأخيرها»[2].

المطلب السادس
مصطلحات الرسم العثماني في تفسير الطبري

بما أن تفسير الطبري جاء حافلاً بقضايا الرسم العثماني فلا بد أن يكون قد عبَّر عن تلك القضايا بمصطلحات، وعند النظر في تلك المصطلحات فإن بعضها بقي متداولاً عند أهل هذا الفن، وبعضها الآخر عفا وأقيم غير مقامه.

وقبل الحديث عن المصطلحات التي عبَّر بها ابن جرير - رحمه الله - عن الرسم العثماني في تفسيره لا بدَّ من الحديث عن مصطلح «الرسم العثماني» ذاته، فقد بدا جلياً من خلال البحث في تفسير الطبري أنه لم يستعمل هذا المصطلح في تفسيره البتة، وإنما كان يعبِّر بمصطلحات أخرى تحمل الدلالة ذاتها، وأبرز مصطلحاته: «مصاحف المسلمين» وهذا هو التعبير الأكثر شيوعاً في تفسيره[3]، يليه مصطلح «خط المصحف»[4]، و«رسم المصحف»[5]، و«رسوم المصاحف»[6]، و«مصاحف الأمصار»[7].

---

(١) قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورويس ﴿بِظَنِينٍ﴾ بالظاء. وقرأ بقية القراء ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد. واتفقت جميع المصاحف على رسمه بالضاد. انظر: المقنع (ص٩٢)، إتحاف فضلاء البشر (ص٧٦٨).

(٢) النشر (١/ ١٢ - ١٣). وانظر: الإتقان في علوم القرآن (١/ ٢٠٥).

(٣) يُنظر على سبيل المثال: (١/ ٣٣٠، ٢/ ١٣٦، ٤/ ٥٨٣، ٦/ ٩٤، ٨/ ١٧٩، ١٢/ ١٩٦، ١٤/ ٤٩٨، ١٥/ ٤٧٦، ١٧/ ٤٢، ١٨/ ٤١١، ٢٠/ ٢٢٢، ٢٤/ ٥٣٤).

(٤) يُنظر على سبيل المثال: (٢/ ١٣٣، ٤/ ٢٦٢، ٦/ ٤٢٥، ١٥/ ٨٧، ١٥/ ٤٧٩، ١٨/ ٣٣١، ١٩/ ٦٣، ٢١/ ٤٤٩).

(٥) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٢٤٦، ٤/ ٢٦٢).

(٦) تفسير الطبري (١٤/ ٥٦٠).

(٧) انظر: تفسير الطبري (١٩/ ٦٣ - ٦٤).

وبعد التتبع التاريخي لظهور هذا المصطلح يتضح أن مصطلح «الرسم العثماني» إنما ظهر بعد عصر الطبريّ، في وقت متأخر نسبياً في المؤلفات التي تخصصت بموضوع خط المصحف الشريف(١).

ويأتي تفصيل هذه المصطلحات وتلك في هذين الفرعين:

الفرع الأول: المصطلحات الموافقة لما هو مستعمل في هذا الفن

وكما أن لكل فنٍّ مصطلحاته الخاصة به فإن للرسم العثماني مصطلحات معروفة عند أهل هذا الفنّ. ومن ذلك تسمية المصاحف التي أرسلها عثمان رضي الله عنه إلى الأمصار. ويرجح علماء الرسم أن عدد المصاحف التي نسخها عثمان رضي الله عنه ستة؛ أرسل مصحفاً إلى مكة، ومصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، وأبقى بالمدينة مصحفاً، واحتبس لنفسه مصحفاً وهو يقال له الإمام. واصْطَلَحَ أهلُ الرسمِ على تسمية الخاص والمدني بالمدنِيَّيْن، وعلى تسمية الخاص والمدنِيَّيْن والمكي بالحجازية أو الحِرْمِيَّة، وعلى تسمية الكوفي والبصري بالعراقِيَّيْن(٢).

وعند إجالة النظر في تفسير الطبري يظهر بجلاء أنه استعمل جلَّ هذه المصطلحات، وأنه ما من مصحف من المصاحف المذكورة إلا وذكره ابن جرير - رحمه الله -؛ ومن ذلك قوله: «وقد اختلفت القرّاء في قراءة قوله: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ [المؤمنون: ٨٧، ٨٩] فقرأ ذلك عامة قرّاء الحجاز والعراق والشام: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ سوى أبي عمرو، فإنه خالفهم فقرأه: ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ في هذا الموضع، وفي الآخر الذي بعده(٣)؛

(١) انظر: رسم المصحف (ص١٥٥ - ١٥٦).

(٢) الضباع، سمير الطالبين (ص١٣). وانظر: تاريخ القرآن الكريم (ص٧٤).

(٣) اختلف القراء في الموضعين الثاني والثالث [المؤمنون: ٨٧، ٨٩]؛ فقرأ أبو عمرو ويعقوب ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾ بزيادة همزة وصل، وفتح اللام، ورفع الهاء من لفظ الجلالة فيهما. وقرأ الباقون ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ﴾ بحذف همزة الوصل، وبلام مكسورة، ولام مفتوحة، وخفض الهاء من لفظ الجلالة فيهما. ولا خلاف بينهم في الأول، وهو: ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٥] أنه بلام مكسورة وأخرى مفتوحة رقيقة مع خفض الهاء. انظر: تحبير التيسير (ص٤٧٦)، البدور الزاهرة (ص٢٢٠).

اتباعاً لخط المصحف؛ فإن ذلك كذلك في مصاحف الأمصار، إلا في مصحف أهل البصرة؛ فإنه في الموضعين بالألف، فقرؤوا بالألف كلها؛ اتباعاً لخط مصحفهم»[1].

ويقول - رحمه الله -: «واختلفت القرّاء في قراءة قوله: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾ [الزخرف: ٧١] فقرأته عامة قرّاء المدينة والشام: ﴿مَا تَشْتَهِيهِ﴾ بزيادة هاء، وكذلك هو في مصاحفهم. وقرأ ذلك عامة قرّاء العراق: ﴿تَشْتَهِى﴾ بغير هاء، وكذلك هو في مصاحفهم[2]»[3].

والأمثلة على هذا كثيرة[4].

ومن ذلك القبيل أيضاً ما رواه ابن جرير - رحمه الله - بسنده عن أبيّ بن كعب أنه قرأ: (أَن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ أَن يَفْتِنَكُم)[5] [النساء: ١٠١] بحذف كلمة (إِنْ خِفْتُمْ). قال بكر بن شرود - أحد رواته -: وهي في «الإمام» مصحف عثمان رحمة الله عليه: ﴿إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[6]. وهذا المصطلح لا يزال دارجاً ومستعملاً في فنّ الرسم إلى الآن.

الفرع الثاني: المصطلحات غير الموافقة لما هو مستعمل في هذا الفن

وإذا كانت معظم المصطلحات التي استعملها ابن جرير - رحمه الله - فيما يتعلق بالرسم العثماني موافقة لما هو مستعمل في هذا الفن، فإن له مصطلحاً واحداً

---

(١) تفسير الطبري (١٩/ ٦٣ - ٦٤).

(٢) قرأ نافع وابن عامر وحفص وأبو جعفر ﴿تَشْتَهِيهِ﴾ بزيادة هاء ضمير مذكر بعد الياء، وكذلك هو في المصاحف المدنية والشامية، وقرأ الباقون بحذف الهاء وكذلك هو في مصاحف مكة والعراق. انظر: النشر (٢/ ٣٧٠).

(٣) تفسير الطبري (٢١/ ٦٤٢ - ٦٤٣).

(٤) ينظر: (١٠/ ٤٢٠، ١٩/ ٨٢، ٢١/ ٣٧٤، ٢٣/ ٢٠٠، ٢٤/ ١٠٥).

(٥) ينظر: معاني القرآن الكريم (٢/ ١٧٨)، المحرر الوجيز (٢/ ١٠٤)، الدر المنثور (٢/ ٦٥٦).

(٦) تفسير الطبري (٩/ ١٢٧).

من المصطلحات القديمة التي كانت مستعملة في الكتب القديمة؛ وهو مصطلح «مصاحف أهل المشرق»، وقد تطرق إليه ابن جرير - رحمه الله - مرتين فقط في تفسيره؛ الأولى: عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ...﴾ [المائدة: ٥٣]، قال - رحمه الله -: «وقراءتنا التي نحن عليها ﴿وَيَقُولُ﴾ بإثبات الواو في ﴿وَيَقُولُ﴾؛ لأنها كذلك هي في مصاحفنا مصاحف أهل المشرق بالواو، وبرفع ﴿وَيَقُولُ﴾ على الابتداء»[١]. والثانية: عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة: ٥٤]، قال رحمه الله: «والقراءة في ذلك عندنا على ما هو به في مصاحفنا ومصاحف أهل المشرق، بدال واحدة مشدّدة، بترك إظهار التضعيف، وبفتح الدال»[٢].

وهو مصطلح غير مستعمل في علم الرسم العثماني، ولعل ابن جرير - رحمه الله - يعني به المصاحف في منطقة الجزيرة العربية وما حولها، دون المصاحف التي انتشرت بعد الفتوح الإسلامية في بلاد المغرب العربي وما جاورها. والله تعالى أعلم.

---

(١) تفسير الطبري (١٠/ ٤٠٩).

(٢) تفسير الطبري (١٠/ ٤٢١).

المبحث الثالث
الأمور التي تؤخذ على ابن جرير الطبري في الرسم العثماني

تجلى من خلال ما تقدم مدى إحاطة ابن جرير - رحمه الله - بفنّ الرسم العثماني، وأنه كان على علم يحيط بقضاياه الرئيسة والفرعية على السواء. ولكن كل بشر يؤخذ من كلامه ويترك إلا المعصوم ﷺ. وابن جرير - رحمه الله - بشر يصيب ويخطئ، وقد وقعت منه هنات فيما يتعلق بالرسم العثماني، وفي بعضها خالف بعض ما قرره هو نفسه في مواضع أخرى من كتابه. وفي هذا المبحث سوف أتطرق لأهم ما يؤخذ على ابن جرير رحمه الله، مع محاولة التماس العذر له ما أمكن.

المطلب الأول
رَدُّ قراءات صحيحة أو الترجيح بينها اعتماداً على الرسم

كان ابن جرير - رحمه الله - يرجح بعض القراءات الصحيحة على بعض، وهذا أمر انتقده العلماء عليه(١)، ولهذا الموقف اتصال بقضايا الرسم العثماني؛ فقد قام ابن جرير أحياناً بردّ بعض القراءات الصحيحة اعتماداً على الرسم العثماني. وفي أحيان أخرى قام بترجيح بعض القراءات المتواترة على بعض، وهو ما انتقد عليه أيضاً(٢).

ومن الأمثلة على ترجيح بعض القراءات المتواترة على بعض اعتماداً على الرسم ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير:٢٤]، قال - رحمه الله - بعد أن ذكر قراءة ﴿بِضَنِينٍ﴾، و﴿بِظَنِينٍ﴾(٣): «وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب ما

---

(١) يُنظر: دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر (ص١٥ - ٣٠).

(٢) المرجع السابق.

(٣) تقدم ذكرها في الحاشية ذات الرقم (١) (ص٩٩).

عليه خطوط مصاحف المسلمين متفقة[1]، وإن اختلفت قراءتهم به، وذلك ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالضاد؛ لأن ذلك كله كذلك في خطوطها»[2].

ومن الأمثلة على ردِّ بعض القراءات المتواترة ردُّه قراءةَ الرفع في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾[3] [الأنعام: ١٤٥]، قال - رحمه الله -: «فأما قراءة (ميتةٌ) بالرفع فإنه وإن كان في العربية غير خطأ، فإنه في القراءة في هذا الموضع غيرُ صواب؛ لأن الله يقول: ﴿أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا﴾، فلا خلاف بين الجميع في قراءة (الدم) بالنصب، وكذلك هو في مصاحف المسلمين، وهو عطف على (الميتة)، فإذ كان ذلك كذلك فمعلوم أن (الميتة) لو كانت مرفوعة، لكان (الدم)، وقولُه: (أو فسقاً) مرفوعين، ولكنها منصوبة، فيعطف بهما عليها بالنصب»[4]. وما قاله - رحمه الله - غير مسلّم، وغير لازم؛ لأن نصب «دماً» على قراءة مَنْ رفع «ميتةٌ» يكون عطفاً على محلِّ «أن تكون» الواقعة مستثناةً، تقديره: إلا أن يكونَ ميتةٌ، وإلا دماً مسفوحاً، وإلا لحمَ خنزير[5].

ومن ذلك أيضاً ردُّه قراءة يعقوب الحضرمي (ت: ٢٠٥هـ) (إلى أن تَقَطَّع)[6] [التوبة: ١١٠]، قال - رحمه الله -: «وأما قراءة ذلك: ﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ﴾ فقراءةٌ لمصاحف المسلمين مخالفةٌ، ولا أرى القراءة بخلاف ما في مصاحفهم جائزةً»[7].

والأمثلة على ذلك كثيرة[8].

---

(١) ما ذكره ابن جرير - رحمه الله - متفق عليه عند أهل الرسم، وهذا هو المعوّل عليه، ورُوي أنها رسمت في مصحف عثمان بالضاد، وذلك غير معتمد. انظر: المقنع (ص٩٢)، مختصر التبيين (٥/ ١٢٧٤).

(٢) تفسير الطبري (٢٤/ ٢٦٢).

(٣) قرأ ابن عامر وأبو جعفر المدني برفع التاء. وقرأ الباقون بالنصب. انظر: النشر (٢/ ٢٦٦).

(٤) تفسير الطبري (١٢/ ١٩٦).

(٥) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (٣/ ٢٠٤).

(٦) قرأ يعقوب بتخفيف اللام على أنها حرف جر. وقرأ الباقون بتشديدها على أنها حرف استثناء. انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٤٣٢).

(٧) تفسير الطبري (١٤/ ٤٩٨).

(٨) ينظر: (٥/ ٤٦١، ١٤/ ٤٣٩، ١٨/ ١٦٤، ١٩/ ١٣٦).

المطلب الثاني

مخالفتُه ما قرره من قواعد وأسس للرسم العثماني

على الرغم من رسوخ قدم ابن جرير - رحمه الله - في علم الرسم إلا أنه خالف بعض القواعد والأسس التي قررها هو نفسه في تفسيره.

ومن الأمثلة على ذلك ردُّه بعضَ القراءات المتواترة مع موافقتها الصريحة للرسم العثماني؛ كما فعل بقراءة ﴿فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُ﴾[1] [يوسف: ١١٠] مع موافقتها الصريحة للرسم، واعتماده قراءة ﴿فَنُنجِي مَن نَّشَآءُ﴾ ملتمساً لها التعليلات قائلاً: «واعتلَّ الذين قرؤوا ذلك كذلك أنه إنما كتب في المصحف بنون واحدة وحكمه أن يكون بنونين؛ لأن إحدى النونين حرف من أصل الكلمة، من: (أَنْجَى يُنْجِي)، والأخرى النون التي تأتي لمعنى الدلالة على الاستقبال، من فعل جماعةٍ مخبرةٍ عن أنفسها، لأنهما حرفان، أعني النونين، من جنس واحدٍ يخفى الثاني منهما عن الإظهار في الكلام، فحذفت من الخط، واجتزئ بالمثبتة من المحذوفة، كما يفعل ذلك في الحرفين اللذين يُدْغم أحدهما في صاحبه...، والصواب من القراءة في ذلك عندنا، قراءة من قرأه: ﴿فَنُنجِي مَن نَّشَآءُ﴾ بنونين؛ لأن ذلك هو القراءة التي عليها القَرَأَة في الأمصار، وما خالفه ممن قرأ ذلك ببعض الوجوه التي ذكرناها، فمنفرد بقراءته عما عليه الحجة مجمعة من القَرَأَة، وغير جائز خلاف ما كان مستفيضاً بالقراءة في قَرَأَة الأمصار»[2].

---

(١) قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بنون واحدة وتشديد الجيم وفتح الياء على أنه فعل ماض مبني للمفعول. والباقون بنونين مضمومة فساكنة فجيم مكسورة مخففة فياء ساكنة. انظر: تحبير التيسير (ص٤١٧ - ٤١٨)، إتحاف فضلاء البشر (ص٤٧٨).

(٢) تفسير الطبري (١٦/ ٣١١).

وهذا الموضع مما يؤخذ عليه - رحمه الله -؛ فقراءة ﴿فَنُجِّيَ﴾ استجمعت الشروط الثلاثة للقراءة المقبولة: التواتر، وموافقة اللغة، وموافقة الرسم. فاعتمد رحمه الله في هذا الموضع على شهرة القراءة واستفاضتها، وأهمل جانب الرسم. بل إن قراءة ﴿فَنُجِّيَ﴾ موافقة للرسم صراحة، وقراءة ﴿فَنُنْجِي﴾ توافق الرسم تقديراً، ومع ذلك فقد استصوبها رحمه الله. وما قاله - رحمه الله - في موضع سورة يوسف عليه السلام كرره عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُـۨجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1] [الأنبياء: ٨٨][2].

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما قاله عند تفسيره قول الله عز وجل: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠]، فقد ذكر - رحمه الله - أن ﴿ٱلظُّنُونَا۠﴾، و﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٦]، و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧] في كل مصاحف المسلمين بإثبات الألف في هذه الأحرف كلها[3]. ثم قال بعد ذلك: «وأولى القراءات في ذلك عندي بالصواب، قراءة من قرأه بحذف الألف في الوصل والوقف؛ لأن ذلك هو الكلام المعروف من كلام العرب، مع شهرة القراءة بذلك في قرّاء المصرين: الكوفة، والبصرة، ثم القراءة بإثبات الألف فيهنَّ في حالة الوقف والوصل؛ لأن علة من أثبت ذلك في حال الوقف أنه كذلك في خطوط مصاحف المسلمين. وإذا كانت العلة في إثبات الألف في بعض الأحوال كونه مثبتاً في مصاحف المسلمين، فالواجب أن تكون القراءة في كل الأحوال ثابتة؛ لأنه مثبت في مصاحفهم. وغير جائز أن تكون العلة التي توجب قراءة ذلك على وجه من الوجوه في بعض الأحوال موجودة في حال أخرى، والقراءة مختلفة»[4].

---

(١) انظر: الحاشية (١) (ص١٠٥).

(٢) تفسير الطبري (١٨/ ٥١٩ - ٥٢٠).

(٣) تفسير الطبري (٢٠/ ٢٢١).

(٤) تفسير الطبري (٢٠/ ٢٢١ - ٢٢٢).

ويظهر هنا بوضوح أنه - رحمه الله - اعتمد على اللغة وشهرة القراءة، دون الاعتماد على جانب الرسم. بل وذهب يعلل موقفه هذا بتعليل هو أقرب إلى أساليب علم الكلام. مع أن القراءة بإثبات الألف وصلاً ووقفاً(1) موافقة للرسم موافقة تامة، وقراءة حذف الألف وصلاً ووقفاً موافقة للرسم تقديراً.

المطلب الثالث

عدم التعقيب على مواضعَ فيها مخالفةٌ صريحةٌ للرسم العثماني أو طعنٌ فيه

الذي يقف على مدى دقة ابن جرير - رحمه الله - فيما يتعلق بمسائل الرسم العثماني والدقة التي كان يتعامل بها مع المسائل المتعلقة به، ينتظر منه لا محالة أن يعقِّب على جميع المواضع التي فيها مخالفة للرسم العثماني، وهي مواضع كثيرة جداً حفل بها تفسيره، وكان يفسر كثيراً منها دون التعقيب عليها أو التنبيه على أنها مخالفة للرسم العثماني. وقد كان حرياً به - وهو من جهابذة العلماء - أن ينبّه على مخالفتها لمرسوم مصاحف المسلمين.

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا ٱفْتَدَتْ بِهِۦۗ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وروى بسنده أن هذه الآية مكتوبة في مصحف أبيٍّ: (إلا أن يظنا ألا يقيما حدود الله، فإن ظنا ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به) ثم ذهب يستشهد لهذه القراءة بما يؤيدها من كلام

---

(١) قرأ نافع والشامي وشعبة وأبو جعفر بإثبات الألف وصلا ووقفا. وقرأ حمزة وأبو عمرو ويعقوب بحذف الألف وصلاً ووقفاً. وقرأ الباقون بحذفها وصلاً وإثباتها وقفاً. انظر: إتحاف فضلاء البشر (ص٦٢٩)، البدور الزاهرة (ص٢٥٤).

العرب شعراً ونثراً، وأسهب في ذلك إسهاباً كبيراً[1]. وقد كان الأحرى به - رحمه الله - أن ينبِّه على شذوذ هذه القراءة ومخالفتها لمرسوم مصاحف المسلمين وعدم جواز القراءة بها من أجل ذلك.

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما ذكره - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الرعد: ٣١]، أن علياً رضي الله عنه كان يقرأ: (أَفَلَمْ يَتَبيَّنِ الَّذِينَ آمَنُوا)[2]. وهذه القراءة خارجة عن رسم جميع مصاحف المسلمين. بالإضافة إلى كون السند الذي رَوَى به ذلك الأثرَ ضعيفاً لا تقوم به حجة[3].

ومن الأمثلة أيضاً ما ذكره - رحمه الله - عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَاۚ﴾ [النور: ٢٧]، فذكر أن ابن عباس رضي الله عنهما كان يقرؤها (حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا)، وأنه كان يقرؤها على قراءة أُبيّ ابن كعب، وأن كتابتها «تَسْتَأْنِسُوا» خطأ من كتّاب المصاحف. وأنها في مصحف ابن مسعود: (حَتَّى تُسَلِّمُوا على أهْلِها وَتَسْتَأْذِنُوا)[4].

وقد كان حريّاً به أن يتصدى لهذه القراءات المنسوبة إلى أبيٍّ وابن عباس رضي الله عنهم؛ فعلاوة على ما فيها من مخالفة واضحة للرسم العثماني ففيها اتهام خطير جداً لكتّاب المصاحف أنهم أخطؤوا في كتابتها، وهو اتهام من شأنه أن يُودِيَ بالثقة بجميع مصاحف المسلمين. وابن جرير - رحمه الله - ساق تلك الروايات دون أن يعلق عليها أدنى تعليق، مع أنه في مواطن أخرى من تفسيره كان يستدل بالرسم على بطلان أمور هي دون هذه الأمور المذكورة هنا بمراحل.

---

(١) تفسير الطبري (٤/ ٥٥٠).

(٢) تفسير الطبري (١٦/ ٤٥٢).

(٣) انظر: تعليق محمود شاكر على ذلك الأثر في حاشية (١٦/ ٤٥٢).

(٤) تفسير الطبري (١٩/ ١٤٦).

وشبيهٌ بذلك ما ذكره – رحمه الله – عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾ [الواقعة: ٢٩] قال – رحمه الله –: «أما القرّاء فعلى قراءة ذلك بالحاء ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾، وكذا هو في مصاحف أهل الأمصار. وروي عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يقرأ (وطَلْعٍ مَنْضُودٍ) بالعين.... وقرأ رجل عند عليّ ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾ فقال عليّ: ما شأن الطلح؟ إنما هو: (وطَلْعٍ مَنْضُودٍ)، ثم قرأ ﴿طَلۡعُهَا هَضِيمٞ﴾ [الشعراء: ١٤٨] فقلنا: أَوَلا نحوّلها؟ فقال: إن القرآن لا يهاج اليوم، ولا يحوّل[١]. وكان حقاً على ابن جرير – رحمه الله – ألَّا يلقي هذه الرواية على عواهنها؛ بل كان عليه – وهو الإمام العلم – أن يبيّن ما فيها من طعن في القرآن روايةً ورسماً، وأن لا يقول أنَّ ما في المصاحف خطأٌ والصوابُ غيره، وأن المانع من تغييرها هو كون القرآن قد انتشر بين الناس على هذه الشاكلة!! سبحانك هذا بهتان عظيم.

والأمثلة على هذا كثيرة جداً[٢].

وإن كان من عذر يُلتمس لابن جرير في بعض ما ساقه من أمثلة لا في جميعها فهو أنه كان في كثير من الأحيان يصدِّر تلك الروايات بصيغة تمريض، نحو «رُوِيَ»، أو «ذُكِرَ» ونحو ذلك. ومن ذلك قوله: «وذُكِرَ عن ابن عباس أنه كان يقرؤه (حم سق) [الشورى: ١ – ٢] بغير عين...، وذُكِرَ أن ذلك في مصحف عبد الله[٣] على مثل الذي ذكر عن ابن عباس من قراءته من غير عين»[٤]. وقوله: «وقد روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقرأ ذلك (إِلَى كَلِمَةٍ عَدْلٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُم) [آل عمران: ٦٤]»[٥]. وقد يدل على

---

(١) تفسير الطبري (٢٣/ ١١١).

(٢) ينظر على سبيل المثال: (٢/ ٢٩٤، ٢/ ٤٦٧، ٤/ ١٦٥، ٤/ ٣٠٠، ٤/ ٥٧٣، ٦/ ٥٤٧، ٦/ ٥٥٤، ٩/ ٥٠٠، ١٢/ ١٤٢، ١٢/ ٢٣٤، ١٦/ ٥٦٨ – ٥٦٩، ١٨/ ١٩٦، ٢٣/ ٣٨١).

(٣) أي ابن مسعود.

(٤) تفسير الطبري (٢١/ ٥٠٠).

(٥) تفسير الطبري (٦/ ٤٨٧).

التضعيف روايته الكلام بصيغة «بلغني»، وهي صيغة غير جازمة على اتصال السند وصحته، ومن ذلك قوله - رحمه الله -: «وهو فيما بلغني مع ذلك في قراءة أبيّ: (وَيَقُولُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ) [آل عمران: ٧]»(١).

المطلب الرابع

استشهاده بقراءات مخالفة للرسم على صحة أوجهٍ من النحو والصرف

إن القراءة المخالفة للرسم العثماني قراءة شاذة وليس قرآناً، وقد أجاز بعض العلماء الاستشهاد بالقراءات الشاذة على بعض مسائل اللغة العربية والنحو والصرف(٢)، وقد استعان ابن جرير - رحمه الله - ببعض القراءات المخالفة لمرسوم مصاحف المسلمين تأييداً لبعض أوجهٍ من النحو والصرف ذهب إليها. ومن ذلك استشهاده - رحمه الله - بقراءة ابن مسعود رضي الله عنه (والسارقون والسارقات) على أن قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة: ٣٨] في القراءات المتواترة مرفوعان لأنهما غير معيّنين، ولو أريد بذلك سارقٌ وسارقة بأعيانهما، لكان وجه الكلام النّصب(٣).

ومن ذلك استشهادُه - رحمه الله - لصحة قراءة النصب في قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] أن عبد الله بن مسعود أنه كان يقرأ: (فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلَ إلا امْرَأَتَكَ)(٤). وهي بلا شك مخالفة للرسم العثماني.

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٢٠٤).

(٢) ينظر: في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق (ص٦٦).

(٣) تفسير الطبري (١٠/ ٢٩٤ - ٢٩٥).

(٤) تفسير الطبري (١٥/ ٤٣٢). وانظر: الكشاف (٢/ ٣٩٢)، المحرر الوجيز (٣/ ١٩٦)، تفسير الآلوسي (١٢/ ١٠٩).

المطلب الخامس
ما يتعلق بالمصاحف المنسوبة إلى بعض الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم

وهذا الأمر لا يتعلق بابن جرير وحده؛ بل هو أمر عام ينسحب على جميع المصادر التي ذكرت تلك المصاحف؛ ذلكم أنه قد ثبت أن عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بعد أن فرغ من نسخ المصاحف رَدَّ الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كلِّ صحيفةٍ أو مصحفٍ أن يُحْرَقَ[1]، فاستجاب الصحابة لذلك على الفور[2]، ما عدا ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ؛ فإن له قصة مشهورة في ذلك[3]، بل قد وردت الروايات أن عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وعظه، وحذَّره الفُرقة، فرجع واستجاب إلى الجماعة، وحثَّ أصحابه على ذلك[4].

فيستنتج من هذا أن الروايات التي أوردها ابن جرير وغيره أن حرف كذا في مصحف أبيٍّ، أو ابن مسعود، أو غيرهما، مكتوب كذا أو مرسوم كذا، فيها نظر؛ لأن الراجح أن الجميع قد استجابوا لأمر عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بحرق المصاحف.

ومن الأمثلة على ذلك ما رواه ابن جرير - رحمه الله - بسنده عن جرير بن حازم (ت: ١٧٠هـ) أنه قرأ قوله تعالى: ﴿يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ دِينَهُمُ ٱلۡحَقَّ﴾ [النور: ٢٥] في مصحف أُبيّ بن كعب (يُوَفِّيهِمُ اللهُ الحَقُّ دِينَهُمْ)[5]. فهذا الذي قاله ابن جرير - رحمه الله - فيه نظر؛ فجرير ولد سنة (٩٠هـ)[6]، وعثمان رضي الله عنه قام بجمع المصاحف

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب فضائل القرآن، باب جمع القرآن، الحديث برقم (٤٩٨٧).

(٢) مناهل العرفان (١/ ٢٤٥).

(٣) ينظر: كتاب المصاحف (١/ ١٨٣ - ١٨٩).

(٤) نكت الانتصار لنقل القرآن (ص٢٦٤).

(٥) تفسير الطبري (١٩/ ١٤١).

(٦) تهذيب التهذيب (٢/ ٦١).

عام (٢٥هـ)[١]، فكيف يكون جرير بن حازم قد قرأها فيه، وأبيٌّ رضي الله عنه كان ممن التزم الأمر وحرق مصحفه؟!

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً قول ابن جرير – رحمه الله –: «واختلفت القرّاء في قراءة قوله: ﴿فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات: ٦]، فقرأ ذلك عامة قراء أهل المدينة (فَتَثَبَّتُوا) بالثاء، وذُكر أنها في مصحف عبد الله منقوطة بالثاء»[٢].

وهذا الذي قاله ابن جرير – رحمه الله – فيه نظر؛ فالمصاحف في الصدر الأول لم تكن معجمة، وأول محاولةٍ لإعجام المصاحف كانت في نهاية القرن الهجري الأول تقريباً[٣]، فكيف يكون مصحف عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت: ٣٢هـ) منقوطاً والنقط قد وقع بعده بسنين؟!

لقد كان حَرِيّاً بابن جرير – رحمه الله – إذ ساق هذه الروايات أن يبيِّن ما فيها من إشكال، أو ألّا يسوقها أصلاً. وإن كان من عذرٍ يلتمس لابن جرير – رحمه الله – في ذلك فهو أنه قد صدَّر هذه الرواية الأخيرة بقوله «وذُكر»، وذلك يومئ إلى تضعيف هذه الرواية.

---

(١) قال ابن حجر في الفتح (٩/ ١٧): «... فيكون ذلك في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمس وعشرين، وهو الوقت الذي ذكر أهل التاريخ أن أرمينية فتحت فيه». وذكر ابن الجزري في النشر (١/ ٧) أن ذلك كان في سنة (٣٠هـ).

(٢) تفسير الطبري (٢٢/ ٢٨٦).

(٣) كان هذا العمل بأمر من الحجاج بن يوسف الثقفي (ت: ٩٥هـ)؛ فقد أمر كلًّا من يحيى بن يعمر العدواني (ت: قبل ١٠٠هـ)، ونصر بن عاصم اللَّيثي (ت: ٩٠هـ) بإعجام المصحف. انظر: مناهل العرفان (١/ ٢٨١).

الخاتمة

وفيها أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، وهي:

١) اشتمل تفسير الطبري على قَدْر عظيم من قضايا الرسم العثماني؛ منها ما يتعلق بتاريخ الرسم، ومنها ما يتعلق بأصول الرسم، ومنها ما يتعلق برسم بعض الكلمات.

٢) كان الطبري رحمه الله مطّلعاً على مُعظم الاختلافات الموجودة بين مصاحف الأمصار، خبيراً بما اتفقت عليه المصاحف، وما اختلفت فيه. ولم يقيّد نفسه برسمِ مصحفٍ واحدٍ فقط.

٣) يعدُّ تفسيرُ الطبري وثيقةً هامَّةً في تأريخ علم الرسم وتطوره.

٤) ما تضمنه تفسير الطبري من تاريخ الرسم وأصوله وقواعده كان أساساً سار عليه العلماء الذين أتوا من بعده.

٥) كان ابن جرير رحمه الله يوظف الرسم في مجالات شتَّى؛ كالترجيح بين أقوال المفسرين، والترجيح بين أوجه الإعراب.

٦) في تفسير الطبري بعض الهَنات مما يتعلق بالرسم العثماني، وهي بمجملها ليست كثيرة، ويمكن التماس العذر له في بعضها.

وختاماً أوصي بأن يتم توسيع هذا البحث؛ بحيث يأتي على ذكر جميع المواضع التي تتصل بالرسم العثماني في تفسير الطبري.

وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المراجع والمصادر

١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٢) الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٣) البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، د ت.

٤) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، عبد الفتاح عبد الغني القاضي (ت: ١٤٠٣هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٥) البرهان في علوم القرآن، محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

٦) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية. د ت.

٧) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٨) تاريخ القرآن الكريم، محمد طاهر الكردي (ت: ١٤٠٠هـ)، مطبعة الفتح، جدة، ط١، ١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م.

٩) تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

١٠) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، أبو القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر (ت: ٥٧١هـ)، دراسة وتحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١١) تحبير التيسير في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، عمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٢) تذكرة الحفاظ، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١. د ت.

١٣) تفسير الآلوسي (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني)، شهاب الدين محمود بن عبد الله البغدادي الآلوسي (ت: ١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٤) تفسير البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٥٤هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

١٥) تفسير الثعلبي (الكشف والبيان)، أبو إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي النيسابوري (ت: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

١٦) تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)، حققه: محمود محمد شاكر، خرج أحاديثه: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

١٧) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٨) تفسير عبد الرزاق، عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م.

١٩) تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٢٠) حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف الشهير بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٢٢) الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٢٣) دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر، لبيب السعيد، دار المعارف، القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٢٤) دليل الحيران على مورد الظمآن في فني الرسم والضبط، إبراهيم بن أحمد المارغني (ت: ١٣٢٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٢٥) رسم المصحف بين المؤيدين والمعارضين، عبد الحي الفرماوي، مكتبة الأزهر، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٢٦) رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، غانم قدوري الحمد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطالع القرن الخامس عشر الهجري، بغداد، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٧) زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت: ٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.

٢٨) سمير الطالبين في رسم وضبط الكتاب المبين، علي محمد الضباع (ت: ١٣٧٦هـ)، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

٢٩) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٠) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

٣١) غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، عني بنشره ج برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ.

٣٣) في علوم القراءات مدخل ودراسة وتحقيق، السيد رزق الطويل، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٤) القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت: ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، د ت.

٣٥) كتاب الإبانة عن معاني القراءات، مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٣٦) كتاب المصاحف، أبو بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (ت: ٣١٦هـ)، تحقيق: محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٣٧) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ت.

٣٨) اللباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي (ت: بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٩) لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

٤٠) مجموع فتاوى ابن تيمية، أبو العباس أحمد عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت: ٧٢٨هـ)، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي مكتبة ابن تيمية، ط٢، د ت.

٤١) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب الأندلسي ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

٤٢) مختصر التبيين لهجاء التنزيل، أبو داود سليمان بن نجاح (ت: ٤٩٦هـ)، تحقيق: أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف سنة ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

٤٣) معاني القرآن الكريم، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت: ٣٣٨هـ)، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤٤) معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وزميليه، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، د ت.

٤٥) معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، وزميليه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٤٦) المقدمة الجزرية، محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تحقيق: محمد تميم الزعبي، دار الهدى، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٤٧) المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار، أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانيّ (ت: ٤٤٤هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار الفكر المعاصر/ بيروت - دار الفكر/ دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٨) مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبد العظيم الزرقاني (ت: ١٣٦٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٤٩) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٥٠) النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ)، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

٥١) نكت الانتصار لنقل القرآن، القاضي أبو بكر، محمد بن الطيب الباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، تحقيق: د. محمد زغلول سلام، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٥٢) الوسيلة إلى كشف العقيلة، علم الدين عليّ بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نصر سعيد، دار الصحابة بطنطا، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٥٣) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر ابن خلكان (ت: ٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
ملخص البحث..	٧٧
المقدمة..	٧٨
التمهيد: التعريف بالرسم العثماني والإمام الطبري....................	٨١
المطلب الأول: التعريف بالرسم العثماني..............................	٨١
المطلب الثاني: التعريف بالإمام الطبري..............................	٨٢
المبحث الأول: تاريخ رسم المصحف الشريف........................	٨٤
المطلب الأول: جَمْعُ المصحف في عهد أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما........	٨٤
المطلب الثاني: المصاحف المنسوبة إلى بعض الصحابة........................	٨٥
المبحث الثاني: قواعد الرسم العثماني كما قرَّرها ابن جرير الطبري..............	٨٧
المطلب الأول: الرسم العثماني توقيفي، ولا تجوز مخالفته؛ لأن الأمة أجمعت عليه......................................	٨٧
المطلب الثاني: موافقة الرسم العثماني شرط لقبول القراءة وإلا فهي شاذة....	٩٠
المطلب الثالث: مجرد موافقة القراءة للرسم العثماني لا يقطع بصحتها........	٩٤
المطلب الرابع: لا تجوز القراءة بما تحتمله اللغة إن لم يكن موافقاً للرسم العثماني...	٩٦
المطلب الخامس: إذا تواترت قراءةٌ فيها مخالفةٌ لرسمٍ مجمعٍ عليه فلا يضر ذلك......................................	٩٨
المطلب السادس: مصطلحات الرسم العثماني في تفسير الطبري..............	٩٩
الفرع الأول: المصطلحات الموافقة لما هو مستعمل في هذا الفن..........	١٠٠
الفرع الثاني: المصطلحات غير الموافقة لما هو مستعمل في هذا الفن......	١٠١
المبحث الثالث: الأمور التي تؤخذ على ابن جرير الطبري في الرسم العثماني.....	١٠٣
المطلب الأول: رَدُّ قراءات صحيحة أو الترجيح بينها اعتماداً على الرسم....	١٠٣
المطلب الثاني: مخالفتُه ما قرره من قواعد وأسس للرسم العثماني............	١٠٥
المطلب الثالث: عدم التعقيب على مواضعَ فيها مخالفةٌ صريحةٌ للرسم العثماني أو طعنٌ فيه......................................	١٠٧

الموضوع	الصفحة
المطلب الرابع: استشهاده بقراءات مخالفة للرسم على صحة أوجهٍ من النحو والصرف..	١١٠
المطلب الخامس: ما يتعلق بالمصاحف المنسوبة إلى بعض الصحابة رَضِيَ الله عَنهُم..	١١١
الخاتمة..	١١٣
المراجع والمصادر..	١١٤
فهرس الموضوعات..	١٢١